

التمكين السياسي وتعزيز الدور القيادي للمرأة

الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية



تطور كبير في تمثيل المرأة في القضاء

- ارتفع عدد النساء في السلك القضائي من ٦٦ سيدة فقط في ٢٠١٧ إلى ٣,٥٤١ سيدة في ٢٠٢٣، بما يوازي ٥٤ ضعف العدد في ٢٠١٧.

- شهد عام ٢٠٢١ تعيين قاضيات في مجلس الدولة لأول مرة حيث تم تعيين ٩٨ قاضية، وقد زاد عدد القاضيات في عام ٢٠٢٢ ليصل إلى ١٣٧ قاضية، كما تم إلحاق مجموعة من القاضيات بالنيابة العامة لأول مرة بلغ عددهن ١١ قاضية.



تطور كبير في المشاركة السياسية للمرأة

- ارتفاع عدد المقاعد التي تشغلها المرأة في مجلس النواب من ٩٠ مقعد في عام ٢٠١٤ إلى ١٦٥ مقعد في ٢٠٢٢ بنسبة زيادة تقدر بحوالي ٨٣٪، وعليه فقد بلغت نسبة المقاعد التي تشغلها المرأة في البرلمان ٢٨٪ من إجمالي المقاعد.

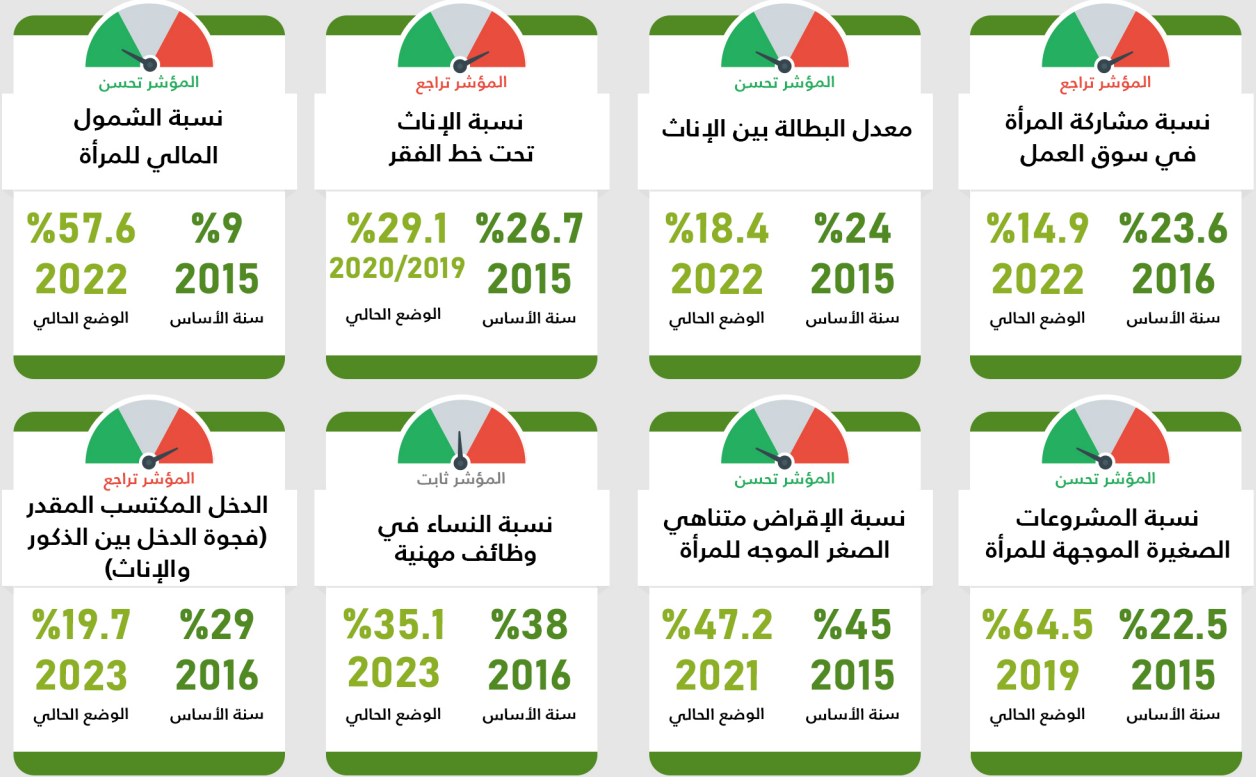
- ارتفعت نسبة الوزارات من ١٢٪ عام ٢٠١٤ إلى ضعف هذه النسبة في الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٢ حيث بلغت ٢٤٪ ثم انخفضت بعد التعديل الوزاري الذي أجري في عام ٢٠٢٢ لتصل إلى ١٨٪.

- ارتفاع نسبة السيدات اللاتي لديهن بطاقة رقم قومي، وقد قام المجلس القومي للمرأة باستخراج بطاقات الرقم القومي لحوالي ١,٣ مليون سيدة في المدة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٢.



التمكين الاقتصادي

الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية



شهد عدد من مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة تحسناً خلال السنوات الماضية

- ارتفعت نسبة الشمول المالي للمرأة من 9% عام ٢٠١٥ إلى ٢٨,٦% عام ٢٠١٧ متجاوزة بذلك النسبة المستهدفة لعام ٢٠٣٠ (١٨%) ثم إلى ٥٧,٦% بنهاية عام ٢٠٢٢
- شهدت نسبة المشروعات الصغيرة الموجهة للمرأة تزايداً كبيراً حيث ارتفعت النسبة من ٢٢,٥% عام ٢٠١٥ إلى ٣ أمثالها في ٢٠١٩ لتبلغ ٦٤,٥%

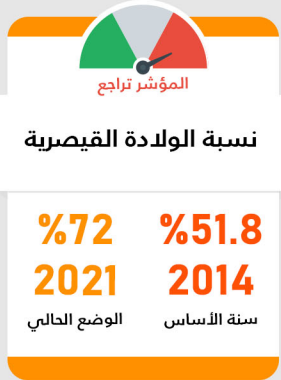
الظروف الاقتصادية التي مر بها العالم نتيجة جائحة كوفيد-19 كان لها تأثير سلبي على المرأة المصرية

- انخفضت نسبة المرأة من إجمالي قوة العمل من ٢٣,٦% عام ٢٠١٦ إلى ١٤,٩% عام ٢٠٢٢.
- تراجع مؤشر الدخل المكتسب المقدر والذي يشير إلى إجمالي دخل النساء (داخل وخارج قوة العمل) كنسبة من إجمالي دخل الذكور (داخل وخارج قوة العمل) حيث انخفضت النسبة من ٢٩% عام ٢٠١٦ إلى ١٩,٧% عام ٢٠٢٣.



التمكين الاجتماعي

الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية



- ارتفعت نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة من ٥٨,٥% في عام ٢٠١٤ إلى ٦٦,٤% عام ٢٠٢١، وهو ما يشير إلى اقتراب مصر من تحقيق المستهدف في عام ٢٠٣٠ وهو الوصول بنسبة الاستخدام إلى ٧٢%، ويمكن تحقيق ذلك بصور سريعة من خلال تلبية الحاجات غير المليئة لوسائل تنظيم الأسرة والتي ارتفعت نسبتها من ١٢,٦% عام ٢٠١٤ إلى ١٤% عام ٢٠٢١.

- ينذر ارتفاع نسبة الولادات القيصريّة من ٥١,٨% عام ٢٠١٤ إلى ٧٢% عام ٢٠٢١ بخاطر أكبر على صحة الأم والمولود.



- انخفاض نسبة الأمية بين الإناث في العمر ١٠ سنوات فأكثر من ٢٧% عام ٢٠١٤ إلى ٢٣,٣% عام ٢٠٢١، وهو انخفاض أقل من الانخفاض المستهدف

- تلاشت الفجوة في معدل الإلتحاق بالتعليم بين الذكور والإناث في التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي، كما بلغت نسبة الطالبات ٥٤,٨% من إجمالي الطلبة والطالبات بالثانوي العام.

- انخفاض معدل الإنجاب الكلي من ٣,٥ طفل لكل سيدة في ٢٠١٤ إلى ٢,٨٥ طفل لكل سيدة في ٢٠٢١.

- انخفاض نسبة وفيات الأمهات من ٥٢ حالة لكل ١٠٠ ألف مولود حي في عام ٢٠١٤ إلى ٣٧ حالة لكل ١٠٠ ألف مولود حي في عام ٢٠٢٠.



الحمية الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية



تحسن مؤشرات ختان الإناث

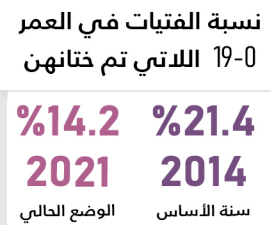
- حققت مصر نجاحاً كبيراً في مواجهة جريمة ختان الإناث، وقد كان لحملة طرق الأبواب للتوعية بخطر الختان والمعالجة الدرامية لهذه القضية من خلال الدراما المصرية وكذلك تغليظ العقوبة على من يجري أو يحرض على إجراء الختان دور كبير في تحسن هذه المؤشرات.

ترجع مؤشرات الزواج والإنجاب المبكرين والعنف الأسري

- انخفضت نسبة الإناث (٢٠ - ٢٩ سنة) اللاتي تزوجن قبل سن ١٨ سنة انخفاضاً طفيفاً، وهو ما يشير إلى ضرورة تفعيل السياسات التي من شأنها تحسين هذا المؤشر.

- ارتفعت نسبة الإناث المتزوجات أو سبق لهن الزواج (٢٠-٢٩ سنة) اللاتي أنجبن قبل سن ٢٠ سنة من ٢٤٪ في عام ٢٠١٤ لتصل إلى ٢٧,٤٪ في عام ٢٠٢١.

- ثبات نسبة السيدات اللاتي تعرضن للعنف الجسدي ونسبة اللاتي تعرضن لعنف جنسي من قبل الزوج بينما ارتفعت نسبة من تعرضن للعنف النفسي ارتفاعاً بسيطاً. وقد أجريت دراسة عن أثر كوفيد-١٩ على العنف ضد المرأة وأوضحت أن ظهور الوباء في مصر في عام ٢٠٢٠ أدى إلى ارتفاع العنف ضد المرأة نتيجة الظروف النفسية والاقتصادية المصاحبة لانتشار الوباء.



مؤشرات مكملة

